



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الملحق رقم ٣٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	كتاب الإحالة
١	الأول - مقدمة
٤	الثاني - ولاية اللجنة
٥	الثالث - تنظيم الأعمال
٥	ألف - العضوية وأعضاء المكتب
٥	باء - المشاركة في أعمال اللجنة
٦	الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين
١٨	الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة
١٨	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٢
١٨	١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن
١٩	٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة
	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٨٠/٦٢ و ٨١/٦٢
١٩	١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية
٢٠	٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية
٢٠	٣ - التعاون مع المجتمع المدني
٢١	٤ - البحوث والرصد والمنشورات
٢٢	٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٢٣	٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢٣	٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٤	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٢/٦٢
٢٦	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

كتاب الإحالة

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٢ من قرارها ٨٠/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويغطي التقرير الفترة من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وتفضلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول بادجي

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب الصراع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتجديد ولاية اللجنة سنوياً وطلبت إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - ومنذ عام ١٩٩١، ما فتئت اللجنة تدعم عملية السلام. وقد رحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضاً بإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لرؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وواصلت اللجنة عملها، وفقاً لولايتها، صوب تهيئة الظروف التي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين؛ وقد صدرت جميع تلك التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ لوثائق دورات الجمعية.

من شأنها أن تمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالتباين بين استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والاهتمام الدولي المكثف بالقضية، من جهة، وبين تدهور الأوضاع على الأرض، من جهة أخرى.

٥ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اجتمع ممثلو ما يزيد على ٥٠ حكومة ومنظمة دولية في مؤتمر قادت الدعوة إلى تنظيمه المجموعة الرباعية وعقدته الولايات المتحدة الأمريكية في أنابوليس بولاية ميريلاند، وأفضى هذا المؤتمر إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف معلن هو التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. كما جددت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التزامهما بتنفيذ الالتزامات المنوطة بكل منهما بموجب خريطة الطريق. وكان المؤتمر تعبيرا عن وصول مشاركة المجتمع الدولي إلى مستوى جديد، حيث أيد أصحاب المصلحة الرئيسيون من جميع المناطق وضع جدول زمني صارم لإتمام المفاوضات بين الجانبين. ورحبت اللجنة بنتيجة الاجتماع وتعهدت بالعمل على تهيئة مناخ موات لتقدم مفاوضات الوضع النهائي. وتلقى استئناف المفاوضات تعزيزا إضافيا بانعقاد مؤتمر باريس للمانحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي أسفر عن إعلان تبرعات كبيرة لصالح الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

٦ - وفي الوقت نفسه، وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ عمليات عسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية، متسببا في موت وإصابة كثير من المدنيين الفلسطينيين. وتضمنت الأعمال الإسرائيلية عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وهدم المساكن، والاعتقالات. وظل قطاع غزة محاصرا خلال الجزء الأكبر من السنة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، دون أن تسمح إسرائيل بمرور إلا أبسط الإمدادات الأساسية عن طريق نقاط التفتيش تجنباً لكارثة إنسانية واسعة النطاق. وردت الجماعات الفلسطينية المسلحة على ذلك بإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون ونيران القناصة وبشن هجوماً انتحاري داخل إسرائيل، مما أسفر عن وقوع خسائر بين الإسرائيليين بما في ذلك في صفوف المدنيين.

٧ - وواصلت السلطة الفلسطينية، تنفيذاً لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، تدعيم دوائرها الأمنية وإصلاحها وتدريبها ونشرها في كبرى مدن الضفة الغربية. وفي حزيران/يونيه، تم الاتفاق، من خلال وساطة مصرية، على وقف لإطلاق النار في غزة احترامه الطرفان بوجه عام. وأدى الهدوء الناشئ عن وقف إطلاق النار إلى فتح نقاط التفتيش

الإسرائيلية بمعدل أكثر تواترا لمرور السلع. غير أن وقف إطلاق النار لم يؤد إلى تحسّن ذي بال في الظروف المعيشية القاسية للسكان المدنيين في غزة.

٨ - وواصلت حكومة إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب خريطة الطريق، توسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحوّلها. واستمر أيضا بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية، بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية (انظر قرار الجمعية العامة د-٢٧٣ والتصويب ١). وتجاوز عدد نقاط التفتيش العسكرية في شتّى أرجاء الضفة الغربية ٦٠٠ نقطة تفتيش، مما أدى إلى تكييل النشاط الاقتصادي الفلسطيني وإلى تفاقم المشاق اليومية التي يعاني منها السكان الفلسطينيون. وكان لعدم إحراز تقدم ملموس في الأوضاع، على الأرض أثر سلبي على المفاوضات الجارية بين الطرفين.

٩ - وقد سعت اللجنة، من خلال أنشطتها، إلى دعم الزخم الذي أوجده مؤتمر أنابوليس بهدف التوصل إلى خاتمة ناجحة لمفاوضات التسوية النهائية. وحذرت اللجنة مرارا من أنه ما لم يحدث تحسّن واضح في الأوضاع بالضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المفاوضات سيكون مقضيا عليها بالفشل، وذكرت إسرائيل مرارا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وحذرت اللجنة من أن مواصلة سياسة الأمر الواقع على الأرض تشكّل تهديدا خطيرا لاحتمالات التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع. علاوة على ذلك، فإن هذه السياسة تستبعد أي إمكانية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وتجعل الحل القائم على وجود دولتين يكاد يكون مستحيلا.

١٠ - وظل القلق يساور اللجنة إزاء الانقسامات الفلسطينية الداخلية التي تعرقل المصالحة الوطنية وإعادة توحيد الضفة الغربية وغزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وأعربت اللجنة عن تأييدها لجميع جهود البلدان العربية والبلدان الأخرى ولمبادرات رئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس محمود عباس، الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها أمراً ضروريا للتقدم صوب التسوية الدائمة لقضية فلسطين.

١١ - وفي اجتماع عُقد إحياء لذكرى مرور ستين عاما على تشريد الشعب الفلسطيني في نكبة عام ١٩٤٨، حث رئيس اللجنة، بول بادجي، المجتمع الدولي على تحمّل مسؤوليته عن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وينبغي تقديم الدعم من أجل المضي قدما بالعملية السياسية وتعزيزها من خلال إحداث تغييرات حقيقية على الأرض، مما يمكن الطرفين من إحراز تقدم في المفاوضات بشأن كل قضايا الوضع النهائي.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

١٢ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ٨٠/٦٢)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامجه عملها (انظر القرار ٨١/٦٢)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (انظر القرار ٨٢/٦٢). وفي نفس التاريخ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٣/٦٢ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١٣ - بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٥٣/٦٢ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عُينت نيكاراغوا عضواً في اللجنة، مما رفع عدد أعضاء اللجنة إلى ٢٣ عضواً. واللجنة يشجعها هذا الإجراء الذي يعبر عن تنامي الدعم لعملها. وبناء على ذلك، أصبحت اللجنة تتألف من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، والهند.

١٤ - وفي الجلسة ٣٠٧ للجنة، المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيساً، ورودريغو المييركا دياز (كوبا) وظاهر تنين (أفغانستان) نائين للرئيس، وسافيور ف. بورغ (مالطة) مقرراً.

١٥ - وفي الجلسة ٣٠٧ أيضاً، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٨ (A/AC.183/2008/CRP.1).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٦ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضر المراقب الدائم عن فلسطين جميع جلساتها، وقدم ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٨، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٣).

(٣) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، اليمن، وكذلك الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٨ - واصلت اللجنة، عملاً بولايتها، رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن التطورات السياسية ذات الصلة. وأعادت اللجنة إلى الأذهان أن ٦٠ عاماً قد انقضت منذ حدوث النكبة، حين أُجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك ديارهم وممتلكاتهم عقب أعمال القتال التي دارت بين العرب والإسرائيليين عام ١٩٤٨. وخلال الوقت الذي انقضى إلى أن تم التوقيع على اتفاقات الهدنة في عام ١٩٤٩، كانت القوات الإسرائيلية قد سيطرت على أجزاء كبيرة من فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني، وهي المناطق التي أصبحت تكون دولة إسرائيل الجديدة. وذكرت اللجنة بأن الصراع الدائر تسبب في الطرد والهروب الجماعي لحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني، تاركين وراءهم منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم. واليوم، يُقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الأصليين وأولادهم بما يزيد على ٧ ملايين شخص ويشكلون أقدم وأكبر مجموعة من اللاجئين في العالم. وترى اللجنة على أن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ أمر أساسي لإيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية، إلى جانب القضايا الأخرى المتعلقة بالوضع النهائي للقدس والمستوطنات والحدود والمياه والأمن. وعموماً، لا تزال الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل مصدر قلق كبير. فعلى الرغم من استمرار العملية السياسية والجهود التي يبذلها الطرفان للتغلب على الخلافات والمضي قدماً نحو تحقيق تسوية سلمية للصراع، فإنه لم يحرز تقدم يُذكر.

١٩ - وفي أواخر عام ٢٠٠٧، تكثفت الجهود الدولية المبذولة من أجل استئناف عملية السلام. فبتشجيع من المجموعة الرباعية، عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية التي توجت بانعقاد المؤتمر الدولي في أنابوليس برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأسفر المؤتمر عن التوصل إلى تفاهم مشترك بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يلزمهما بإعادة إطلاق مفاوضات الوضع النهائي، وحل جميع القضايا المتعلقة، وبذل كل الجهود الممكنة لإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨، ووفاء كل منهما بالتزاماته بموجب خريطة الطريق. وشدد أعضاء جامعة الدول العربية على استمرار دعمهم لمبادرة السلام العربية (A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ٢٢١/١٤) واعتقادهم بضرورة تحقيق سلام شامل في المنطقة. وبعد مؤتمر أنابوليس، بدأت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية رسمياً في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بعقد اجتماع للجنة التوجيهية المشتركة

برئاسة وزيرة خارجية إسرائيل، تسيبي ليفني، وكبير المفاوضين الفلسطينيين أحمد قريع. والتقى رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، عدة مرات بدءاً من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، اجتمع الزعيمان في ٨ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، و ٧ و ١٣ نيسان/أبريل، و ٥ أيار/مايو، و ٢ حزيران/يونيه، و ١٣ تموز/يوليه، و ٦ و ٣١ آب/أغسطس، و ١٦ أيلول/سبتمبر.

٢٠ - وأعطى مؤتمر آنابوليس، الذي أعقبه المؤتمر الدولي للجهات المانحة للدولة الفلسطينية الذي عقد في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وشاركت في رئاسته فرنسا والنرويج والاتحاد الأوروبي وممثل المجموعة الرباعية توني بلير، زحماً كبيراً لعملية السلام. وشارك الأمين العام و ٦٨ دولة ومؤسسات دولية في مؤتمر باريس الذي هدف إلى تأمين الدعم المالي للسلطة الفلسطينية. وأشادت الجهات المانحة بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي قدمها رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، وتعهدت بتقديم ٧,٤ بلايين دولار كمساعدة. واجتمعت المجموعة الرباعية بأعضاء من جامعة الدول العربية على هامش المؤتمر. وعقدت المجموعة الرباعية اجتماعات لاحقة على مستوى المدراء في ٢ أيار/مايو (لندن) و ٢٤ حزيران/يونيه (برلين)، وأعربت عن قلقها إزاء الوضع على الأرض، بما في ذلك استمرار إغلاق قطاع غزة واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ودعت إلى تنفيذ خريطة الطريق واستمرار وتكثيف مفاوضات بين الجانبين سعياً إلى حل جميع قضايا الوضع الدائم.

٢١ - وفي غضون ذلك، فإن الوضع على الأرض لا يزال مبعث قلق كبير. فقد واصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بعمليات توغل عسكرية في قطاع غزة، استهدف فيها المقاتلين المسؤولين عن الهجمات الصاروخية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، دخل جيش الدفاع الإسرائيلي قطاع غزة واشتبك مع مقاتلي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في معركة عنيفة شملت عمليات جوية وأخرى استخدمت فيها الدبابات. وقتل اثنان وأربعون فلسطينياً، من بينهم مدنيون، وجرح ١١٧ على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي من جراء ٨ عمليات توغل برية و ١٥ ضربة جوية وإطلاق ١٠ قذائف أرض - أرض على مدى أسبوع واحد.

٢٢ - وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، حدث تصعيد كبير آخر في أعمال العنف، حيث نفذت إسرائيل هجمات جوية وبرية مكثفة على قطاع غزة. واستمرت عملية "الشتاء الساخن" التي بدأها جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٩ شباط/فبراير لمدة خمسة أيام. وأصدر مكتب اللجنة بياناً في ٢٩ شباط/فبراير (انظر الفقرة ٦٣ أدناه). وفي ١ آذار/مارس،

لقي ٥٩ فلسطينياً مصرعهم، منهم ٣٩ مدنياً، ومن بينهم نساء وأطفال. وخلال فترة الخمسة أيام ذاتها، أُطلق أكثر من ٣٩٠ صاروخاً وقذيفة هاون على إسرائيل. وعقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ١ آذار/مارس (انظر الفقرة ٥٧ أدناه). وأدان الأمين العام الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة وقتل المدنيين. كما أدان إطلاق الصواريخ العشوائي ودعا إلى وقف فوري لهذه الهجمات الصاروخية. وامتدت دائرة العنف أيضاً إلى القدس والضفة الغربية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، لقي ١٢ مدنياً فلسطينياً مصرعهم، من ضمنهم أطفال ومصور صحفي، في عمليات إسرائيلية ضد النشاط في أعقاب مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين.

٢٣ - وتواصلت أيضاً هجمات المقاتلين الفلسطينيين وشملت هجوماً انتحارياً وقع في ديمونة في ٤ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل إسرائيلي واحد، وإطلاق النار في أحد المعاهد الدينية اليهودية في القدس الغربية، أسفر عن مقتل ثمانية طلاب إسرائيليين. وأدى هجوم وقع في ٩ نيسان/أبريل على مستودع للوقود في ناحال عوز إلى مقتل مدنيين إسرائيليين. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أسفر هجوم استخدمت فيه العربات المدرعة والمتفجرات على معبر كرم أبو سالم (كيريم شالوم)، عن إصابة ١٣ جندياً. وفي ٢٢ أيار/مايو، تسبب هجوم تفجيري انتحاري في حدوث أضرار هيكلية كبيرة لحقت بمعبر بيت حانون (إيريتز). وخلف الانفجار أضراراً في الخطوط الكهربائية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقُتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين في ٢ تموز/يوليه عندما استخدم فلسطيني جرافة لمهاجمة سيارات في القدس الغربية. وفي حادث مماثل وقع يوم ٢٢ تموز/يوليه، أصيب ١٦ شخصاً على الأقل بجروح.

٢٤ - ونددت اللجنة بلجوء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأدانت اللجنة بشدة عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وتدمير المنازل والبنية التحتية المدنية والأراضي الزراعية الفلسطينية وما صاحب ذلك من آثار مدمرة على السكان الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أدانت اللجنة بشدة جميع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والبنية التحتية الإسرائيلية. وحتى آذار/مارس، قدر بأنه قتل منذ بداية الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٥ ٥٠٠ فلسطيني وأصيب نحو ٦٠٠ ٣٢ على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي. وبحلول حزيران/يونيه، قتل ما لا يقل عن ٩٩٤ طفلاً فلسطينياً دون سن ١٨ نتيجة لأعمال العنف. بينما بلغ عدد الإسرائيليين الذين قتلوا خلال الفترة نفسها ١٣٠ ١.

٢٥ - وامتثالاً لالتزامات المرحلة الأولى من خريطة الطريق، قامت السلطة الفلسطينية بنشر ٣٠٠ من أفراد قوات الأمن في نابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مما أدى إلى تحسن

كبير في الظروف الأمنية السائدة في المنطقة. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، نُشر نحو ٤٨٠ من ضباط الأمن في جنين. ومع ذلك، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي عملياته في الضفة الغربية، متذرعاً بمخاوف أمنية. واعتُبر أن هذه الأعمال تقوض على نحو خطير الجهود الأمنية التي تبذلها السلطة الفلسطينية. ولن يكون تحسين الأداء الأمني مستداماً إلا من خلال تكثيف التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد ركز مؤتمر برلين المعني بدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون الذي عقد يوم ٢٤ حزيران/يونيه على تعزيز قطاعي الشرطة والعدالة الفلسطينيين.

٢٦ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أُعلن عن اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة مصرية أدى إلى بعض التحسن في الحالة الأمنية في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. لكن إسرائيل لم تمدد وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية، كما دعت إلى ذلك مرارا السلطة الفلسطينية، واستمرت في تنفيذ العمليات العسكرية وحملات الاعتقال. وأدت غارة لجيش الدفاع الإسرائيلي في نابلس في ٢٤ حزيران/يونيه، شنها دون إجراء أي اتصال مسبق مع قوات الأمن الفلسطينية في المنطقة، إلى مقتل فلسطينيين اثنين. كما أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي مؤسسات يُزعم أنها تنسب إلى حركة حماس وصادر معداتها، بما فيها مدارس ومراكز طبية ووسائل إعلام ومنظمات للمجتمع المدني. وغدت ست وثلاثون منظمة من منظمات المجتمع المدني محظورة في المدينة.

٢٧ - وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل بأنها تزيل العراقل المادية لتسهيل الحركة، فقد واصلت فرض قيود شاملة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأدى عدد متزايد من العقبات التي تعيق الحركة والوصول واستمرار بناء الجدار والتوسع الاستيطاني إلى تدهور الحالة الإنسانية. وفي آب/أغسطس، أقامت إسرائيل ٦٠٨ حواجز إغلاق في الضفة الغربية.

٢٨ - حدثت زيادة ملحوظة في عمليات هدم المنازل الفلسطينية التي نفذتها إسرائيل في عام ٢٠٠٨. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، جرت ١٣٨ عملية هدم في الضفة الغربية، بالمقارنة مع ٢٩ عملية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧. وشُرد نحو ٤٠٠ من الفلسطينيين نتيجة لذلك. وطال جزء كبير من أوامر الهدم الصادرة في العامين الماضيين في الهياكل قرى البدو في وادي الأردن، كالحديدية والفارسية والجفتلك والعقبة. كما تواصلت عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت القوات الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير وحده باقتلاع ٣ ٢٠٠ شجرة ودمّرت خزانات مياه ومدرجات حجرية/جدران تثبيت في الحقول القريبة من بيت العلا في شمال غرب الخليل.

٢٩ - وفي قطاع غزة، لا يزال الحصار المستمر المفروض من جانب إسرائيل رداً على انتخاب حماس في عام ٢٠٠٦ وسيطرتهما الفعلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يُلحق خسائر كبيرة بسكان القطاع البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة. وما فتئ الإغلاق الخانق للمعابر الحدودية يعرقل حركة الأشخاص والبضائع إلى داخل المنطقة وانطلاقاً منها، فيما يشكل عقاباً جماعياً لكل السكان المدنيين الفلسطينيين هناك. وشُلت حركة المزارعين من جراء استمرار إغلاق الحدود، وهو ما لم يسمح بوصول منتجاتهم إلى الأسواق. ويعاني القطاع الزراعي بسبب الغارات المتكررة التي دمرت البساتين والحقول ولأن السلطات الإسرائيلية منعت زرع أي مساحة بأشجار يتعدى ارتفاعها ٤٠ سنتيمتراً، لذلك اضطر المزارعون إلى زرع المحاصيل النقدية مثل الفراولة والبطاطس. وبدافع الحاجة وتناقص الإمدادات، تدفق عدد يصل إلى نصف عدد سكان قطاع غزة عبر الحدود إلى داخل مصر في ٢٣ كانون الثاني/يناير، مما يعكس اليأس الذي شعر به أهالي غزة الذين ظلوا معزولين فعلاً لأكثر من ثمانية أشهر. وبحلول كانون الثاني/يناير، انخفضت الواردات إلى قطاع غزة بنسبة ٧٧ في المائة، وانخفضت الصادرات من غزة بنسبة ٩٨ في المائة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، فرضت إسرائيل إغلاقاً شاملاً على قطاع غزة، حيث توقف استيراد الوقود والمواد الغذائية والطبية و مواد الإغاثة. ولم تُتَح لنحو ٤٠ في المائة من سكان قطاع غزة سبل منتظمة للحصول على المياه الجارية. وشهدت مستشفيات غزة فترات انقطاع فيها التيار الكهربائي بين ٨ ساعات و ١٢ ساعة في اليوم، مما حال دون إجراء عمليات جراحية حيوية. وكانت المستشفيات تعمل بواسطة المولدات الكهربائية، مما جعل أنشطتها تنحصر في وحدات العناية المركزة فقط. ولم يكن باستطاعة معظم الفلسطينيين الخروج من غزة. وبحلول ٨ آب/أغسطس، توفي ٢٣٣ من المرضى الفلسطينيين على الأقل من جراء رفض منحهم إذنًا بالخروج من غزة لتلقي العلاج الطبي أو بسبب التأخير في منحهم إياه. وفي حين أن عدد الشاحنات التي دخلت عن طريق معبري صوفا والمنطار (كارني) زاد بنسبة ٥٤ في المائة خلال أربعة أسابيع بعد أن اتفقت إسرائيل وحماس في ١٩ حزيران/يونيه على وقف إطلاق النار بينهما بفضل وساطة مصرية، بلغ مستوى الواردات حوالي ٣٠ في المائة من مستوى ما قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو ما لم يخفف معاناة أهالي غزة كثيراً.

٣٠ - وواصلت مصر بذل الجهود الرامية إلى تبديد أجواء التوتر بين حركتي فتح وحماس، ولا سيما في قطاع غزة، وتسهيل إعادة فتح تدريجي للمعابر بتنسيق مع الأطراف. وفي ٥ حزيران/يونيه، دعا الرئيس عباس إلى إجراء حوار وطني من أجل تنفيذ المبادرة اليمنية المتعلقة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية والتي دعت إلى استئناف الحوار بما يتماشى مع اتفاق مكة وعودة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧

(S/2008/201، المرفق). وصرح الأمين العام بأن الوحدة بين الفلسطينيين مهمة للغاية وأعرب عن أمله في أن يحل الطرفان المعنيان جميع القضايا من خلال الحوار وبطريقة سلمية.

٣١ - وقدرت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية أنه إلى غاية آب/أغسطس، كان ما يقرب من ١١ ٠٠٠ فلسطيني محتجزين في السجون أو في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، حيث تم القبض على ٢ ٧٠٠ منهم في عام ٢٠٠٨، ومعظمهم من الضفة الغربية. وأطلقت على نحو ٩ ٠٠٠ صفة معتقلين سياسيين، من بينهم ٣٢٦ قاصراً و ٩٤ امرأة. ولا يزال ٤٩ من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني رهن الاعتقال الإداري دون توجيه أي تهمة لهم أو محاكمتهم لمدة سنتين. وتعرض حوالي ٨٥ في المائة من المحتجزين، ولا سيما الأطفال، لسوء المعاملة والضرب والإذلال قبل استجوابهم وأثناءه. ويُقدر أيضاً أن إسرائيل اعتقلت وسجنت منذ عام ١٩٦٧ ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ فلسطيني، أي خمس مجموع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أفرجت إسرائيل عن ٤٢٩ سجيناً، أعقب ذلك الإفراج عن ١٩٨ سجيناً في ٢٥ آب/أغسطس. ووُصفت عمليتا الإفراج هاتين بأنهما ”بادرتا حسن نية“.

٣٢ - وواصلت إسرائيل البناء غير المشروع لجدار الفصل الذي يحدد عن خطوط هدنة عام ١٩٤٩ على أراضي فلسطينية، الأمر الذي يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وقد تم، حتى شهر أيار/مايو، بناء ٤٠٩ كيلومترات من الجدار، أي ٥٧ في المائة من المسار المزمع. وما زال ٦٦ كيلومتراً (٩ في المائة) قيد الإنشاء، ولم يبدأ بعد بناء ٢٤٨ كيلومتراً (٣٤ في المائة). وعند الانتهاء من بناء الجدار، سيصبح ١١,٩ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غرب الجدار أو محاطة تماماً أو جزئياً به. وهي مناطق يقطنها ٤٩٨ ٠٠٠ فلسطيني، (منهم ٢٢٢ ٥٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية)، يعيشون في ٩٢ بلدة وقرية. وسيضم الجدار بحكم الواقع ٦٠ مستوطنة (منها ١٢ مستوطنة في القدس الشرقية) يعيش فيها ٣٨١ ٠٠٠ إسرائيلي. وكانت وزارة الدفاع قد وافقت في شهر تموز/يوليه على تفكيك جزء طوله ٢,٤ كيلومتر من جدار الفصل شمال قلقيلية. وستعيد هذه الخطوة ٢ ٦٠٠ دونم من الأراضي الزراعية لملاكها الفلسطينيين. وسيستعاض عن الجزء الذي سيتم تفكيكه بجزء آخر طوله ٤,٩ كيلومتر بالقرب من الخط الأخضر حسب الحكم الصادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية. وفي شهر آب/أغسطس، قررت الحكومة الإسرائيلية تغيير مسار قطاع من الجدار بالقرب من مستوطنة ”معاليه أدوميم“ أكبر مستوطنات الضفة الغربية، مما سيسمح ببقاء ٤ ٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية على الجانب الشرقي من الجدار.

٣٣ - وواصلت إسرائيل، خلال الفترة قيد الاستعراض، نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية وما حولها. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغ عدد الوحدات الاستيطانية قيد الإنشاء في الضفة الغربية والقدس الشرقية ٤٠٠٠ وحدة تقريبا. وبدأ إنشاء ٢٧٥ مبنى جديدا في ٥٣ مستوطنة؛ توجد ٨١ في المائة منها في مناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت تقع الآن غرب جدار الفصل. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من الضفة الغربية استخدمت لأغراض البنية التحتية الإسرائيلية - مثل المستوطنات والطرق والقواعد العسكرية - المحظورة إلى حد كبير على الفلسطينيين. وقسمت بقية الأراضي إلى جيوب منفصلة عن بعضها البعض، ومحكومة بنقاط مراقبة وحواجز طرق. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صوتت لجنة التخطيط والإنشاء في القدس لصالح السماح للمستوطنين بالإقامة في مبنى مكون من خمسة طوابق يقع في قلب سلوان إحدى ضواحي القدس الشرقية، رغم أنه أنشئ بدون ترخيص. وكان من المقرر إخلاء المبنى

٣٤ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة التشييد والإسكان الإسرائيلية عن طرح عطاءات لبناء ٣٠٧ وحدات سكنية في مستوطنة "حار حوما" (جبل أبو غنيم) بالقدس الشرقية، التي يقطنها حوالي ٤٠٠٠ مستوطن. وفي "هار حوما" أيضا، اعتمد مجلس التخطيط ببلدية القدس في ٧ كانون الثاني/يناير، خططا لبناء أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية على "أراضي الغائبين" المملوكة لفلسطينيين. واعتمدت عطاءات لبناء ١٢٠ مسكنا إضافيا في "هار حوما" في ٣٠ أيار/مايو، وفي تموز/يوليه، تمت الموافقة على بناء ١٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في "هار حوما" و "بيسجات زئيف".

٣٥ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلنت إدارة الأراضي الإسرائيلية عن طرح عطاءات لإنشاء ٤٤٠ وحدة في مستوطنة "تالبيوت الشرقية" بالقدس الشرقية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، شرع في إنشاء ٦٠ وحدة سكنية في مستوطنة رأس العامود بالقدس الشرقية. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ اعتمد رئيس الوزراء أولمرت إنشاء ٧٥٠ مسكنا في مستوطنة (جيفات زئيف) بالضفة الغربية. واعتمد إنشاء ٥٠ وحدة في مستوطنة "غيلو" بعد مؤتمر آنابوليس. وفي ٣١ آذار/مارس، أعلنت بلدية القدس عن خطط لبناء ٦٠٠ مسكن جديد في مستوطنة "بيسجات زئيف" بالقدس الشرقية. وتمت مصادرة المزيد من الممتلكات الفلسطينية من أجل مد شبكة سكك حديدية خفيفة تربط مستوطنات القدس الشرقية المحتلة بالقدس الغربية، مما يعزل القدس الشرقية أكثر عن بقية الضفة الغربية. وإجمالا، تم إنشاء ٦١٧ ٩ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية خلال الفترة القصيرة التي أعقبت مؤتمر آنابوليس.

٣٦ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أفادت تقارير بأن نائب رئيس الوزراء حاييم رامون أكد أن مستوطنة أنشئت على أرض مملوكة لفلسطينيين. وفي ١٨ نيسان/أبريل، دعت وزارة التشييد والإسكان شركات البناء إلى تقديم عروض للحصول على حقوق إنشاء ٤٨ مسكناً في مستوطنة "أريئيل" و ٥٢ مسكناً آخر في مستوطنة "إلкана". وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بدأت الشرطة الإسرائيلية العمل في مركز جديد للشرطة يقع فيما تسمى المنطقة "E 1" بالقرب من مستوطنة "معاليه أدوميم".

٣٧ - وفي ٩ أيار/مايو، أنشأ وزير الداخلية الإسرائيلي بلدية جديدة في الضفة الغربية تضم كتلة مستوطنات "أريئيل" المؤلفة من "إلкана" و "إيتز إفرام" و "أورانيت" و "شعاري تيكفا" التي يقطنها أكثر من ١٣ ٢٠٠ مستوطن. وقد أدى هذا الإجراء إلى انتزاع المستوطنات الأربع من سلطاتها الأصلية التي كانت تابعة لها، مما يمهّد الطريق أمام مزيد من التطوير والتوسع لتلك المستوطنات.

٣٨ - وفي ٢١ أيار/مايو، أعلنت وزارة التشييد والإسكان عن خطة لبناء ٢٨٦ مسكناً جديداً في مستوطنة "بيار علييت" بالقرب من بيت لحم. وفي ١٤ تموز/يوليه، وافقت وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية على توسيع المنطقة الصناعية في مستوطنة "أريئيل"، مما يسمح ببناء ٢٧ مصنعا وتوسيع مساحة المنطقة الصناعية في المستوطنة بمقدار الثلاثة أضعاف.

٣٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أكد وزير الداخلية الإسرائيلي وجود خطط لبناء ١ ٣٠٠ شقة إضافية في مستوطنة "رامات شلومو" بالقدس الشرقية. وفي ١٩ حزيران/يونيه، قامت الجرافات العسكرية الإسرائيلية بتسوية ٥٠٠ دونم من الأراضي في المزرعة القبلية الواقعة شمال غربي رام الله، حيث من المقرر أن تستخدم لإقامة مشاريع زراعية للمستوطنين وإنشاء مستوطنة جديدة. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أقرت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست إنشاء ٢٠ وحدة سكنية جديدة في "مسكيوت"، تمهيدا لإنشاء مستوطنة جديدة في غور وادي الأردن بالضفة الغربية.

٤٠ - ووفقا للتقارير التي توفرت للجنة، فإن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن معظم الزيادة التي شهدتها عمليات إنشاء المستوطنات. ووفقا لبعض الروايات، فقد زاد عدد العطاءات الحكومية المطروحة لإنشاءات في المستوطنات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٥٠ في المائة.

٤١ - ويقيم أكثر من ٤٨٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في مستوطنات تقع بالضفة الغربية، منهم ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في القدس الشرقية المحتلة. ويوجد

في الأرض الفلسطينية المحتلة ما يقرب من ٤٤٠ مستوطنة، ومخفرا أماميا وقاعدة عسكرية وغيرها من مواقع الاحتلال، من بينها ١٤٤ مستوطنة، و ٩٦ مخفرا أماميا داخل حدود المستوطنات، و ٤٨ قاعدة عسكرية و ٤٣ موقعا آخر. ومع أن الفلسطينيين يشكلون أكثر من ٥٠ في المائة من سكان القدس الشرقية، لا يمكنهم البناء سوى على ٧,٣ فقط من أراضيها

٤٢ - ومازال الفلسطينيون يتعرضون للعنف والتحرش والتخويف من جانب المستوطنين. ففي ٣١ آذار/مارس، قام مستوطنون في الخليل بإغلاق مداخل ستة متاجر مملوكة لفلسطينيين بالغراء. كما أغلقوا مدخل مكتب الوقف الإسلامي في الحرم الإبراهيمي. وفي ٢٤ تموز/يوليه، هاجم ما يزيد على ٢٠ مستوطنا قرية بورين الفلسطينية بالقرب من نابلس، وحطموا السيارات والنوافذ وقطعوا الوصلات الكهربائية عنها. وأعرب مسؤولون أمنيون إسرائيليون، في ١٨ آب/أغسطس، عن قلقهم من تزايد عنف المستوطنين في الضفة الغربية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أطلق مستوطنون مسلحون من "يتزهار" النار على سكان قرية فلسطينية، فحربوا ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية.

٤٣ - وما زالت القيود الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين السبب الرئيسي وراء الركود الاقتصادي، حيث يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بشكل متزايد على الإنفاق الحكومي ومساعدات المانحين. وثمة موارد محدودة للاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التقليل لقاعدة الإنتاج اللازمة لقيام اقتصاد يحقق اكتفاء ذاتيا. وكان الناتج المحلي الإجمالي سلبيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ لكنه بدأ ينتعش في الضفة الغربية خلال النصف الثاني من العام نفسه. إلا أنه نتيجة للوضع في قطاع غزة، قدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ بصفر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان قطاع غزة مزيدا من التدهور. حيث أصبح حوالي ٨٠ في المائة من الأسر يعتمد على المساعدات الإنسانية مقابل ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. وناهز معدل البطالة ٥٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، كان ما يقرب من ٣٩٠٠ مصنعا يستخدم ٣٥٠٠٠ شخص، لكن بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لم يتبق سوى ١٩٥ مصنعا يعمل بها ١٧٠٠ شخص. وتوقفت مشاريع بناء تقدر قيمتها بحوالي ٢٤٠ مليون دولار، مما أدى إلى الاستغناء عن ٤٢٠٠٠ عامل. وارتفع عدد الأسر التي يقل دخلها عن ١,٢٠ دولار للفرد يوميا من ٥٥ في المائة إلى ٧٠ في المائة. ونظرا لإغلاق المعابر الحدودية، قدرت خسائر إيرادات مبيعات الفواولة وحدها خلال موسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بحوالي ٧ ملايين دولار. وبدأ الانخفاض في إمدادات الوقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي شباط/فبراير،

انخفضت إمدادات وقود الديزل بحوالي ٦٧ في المائة كما انخفض البترين بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا.

٤٤ - وقامت السلطة الفلسطينية خلال العام، من أجل دفع التنمية الاقتصادية، بوضع الصيغة النهائية لخطة الإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وبدأت في تنفيذ ما يقرب من ٢٠٠ مشروع إنمائي بتكلفة بلغت ٢٥٠ مليون دولار. واعتمدت الحكومة ٢٢٦ مشروعا آخر. وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن ممثل المجموعة الرباعية توني بلير مجموعة من التدابير لتحفيز التنمية الاقتصادية. وبدأ التنفيذ بإزالة قيود معينة مفروضة على الحركة وتوقيع عقد للاتصالات السلكية واللاسلكية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. بيد أن التقدم المحرز في مجال تيسير الحركة ودخول الأفراد والبضائع لا يزال بطيئا. ولم ينفذ بعد اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. ومع أن الأداء المالي للسلطة الفلسطينية تحسن بعض الشيء، فقد واجهت عجزا في الميزانية قدره ٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية عام ٢٠٠٨، مما يعني أنها قد يتعذر عليها دفع الرواتب خلال تلك الفترة، ما لم يف المانحون بتعهداتهم التي لم تسدد ويوجهوا مساعداتهم لدعم الميزانية.

٤٥ - وكان تأثير عزل قطاع غزة على النساء، وعلى الأطفال تحديدًا، الذين يمثلون ٥٦ في المائة من السكان، أكثر مأساوية من غيرهم. حيث أثر نقص الغذاء والمياه والأدوية بشكل خطير على الأطفال حديثي الولادة والأمهات الحوامل. وولد كثير من الأطفال وهم يعانون من فقر دم ورثوه عن أمهاتهم. ومن بين كل ١٠٠٠ مولود، يموت ٢٨ من سوء التغذية وفقر الدم وغيرها من الأمراض المرتبطة بالفقر. وفي عام ٢٠٠٢، كان ١٩ في المائة من سكان غزة يعانون من فقر الدم. وبلغت هذه النسبة ٧٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويتلقى الأطفال ٦١ في المائة في المتوسط من السرعات الحرارية التي يحتاجونها من إمدادات الأمم المتحدة. وكان هناك ما يقرب من ٢٥٠٠٠ من الصم وضعاف السمع، لم يتلق العديد منهم أي مساعدة من المتخصصين. وانقطع ما يقرب من ٢٠٠٠ طفل عن الدراسة. حيث أدت حالات انقطاع الكهرباء إلى تعطيل الدروس وتقصير اليوم الدراسي. وبلغ معدل الرسوب ٨٠ في المائة تقريبا وسط التلاميذ فيما بين الصف الرابع والصف التاسع، وازدادت نسبة الرسوب في مادة الرياضيات لتصل إلى ٩٠ في المائة.

٤٦ - وفي ظل الاحتلال، تشمل المشاكل التي تزيد من تعقيد أزمة المياه سياسة إسرائيل التي تنطوي على تمييز في توزيع الموارد المشتركة للمياه في الضفة الغربية والقيود التي تفرضها على قدرة السلطة الفلسطينية على حفر آبار جديدة. وازدادت الأزمة سوءا في عام ٢٠٠٨ بسبب الجفاف الشديد. وكان نصيب الفرد من المياه في الضفة الغربية حوالي ٦٦ لترا يوميا،

وهو ما يعادل ثلثي الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو مائة لتر لضمان تلبية جميع الاحتياجات الصحية. ويصل نصيب الفرد من مستوطني الضفة الغربية من المياه إلى ٣,٥ أضعاف نصيب الفلسطيني أي ما يزيد على ٢٠٠ لتر يوميا. وفي قطاع غزة، أدى استخراج المياه الجوفية القريبة من الساحل بشكل مفرط إلى تسرب مياه البحر وأصبحت موارد المياه الجوفية شديدة التلوث. كما أوصل الحظر المفروض على قطاع غزة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ قطاعي المياه والصرف الصحي إلى حافة الانهيار نظرا لقلة الاستثمارات الموجهة لهذين القطاعين. وتحصل بعض المناطق السكنية فقط على ١٤ لترا من المياه للفرد يوميا. ونظرا لقلة الوقود، تعين على شركة توليد الطاقة في غزة قطع إمدادات الكهرباء، لتترك ١,٥ مليون شخص بدون كهرباء لفترات تصل إلى ثماني ساعات يوميا، مما يقلل فرص حصولهم على مياه الشرب.

٤٧ - وأصبح الوضع الإنساني للمليون ونصف المليون شخص في قطاع غزة خطيرا على نحو متزايد، مما زاد من صعوبة قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أونروا بعملها. وأصبح سكان غزة واقعين بين مطرقة الإغلاق الإسرائيلي الذي يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي وسندان الهجمات العسكرية المتكررة. وأثر نقص مستويات الوقود على جميع قطاعات الحياة، حيث أجبر الأونروا للمرة الأولى على وقف توزيع الأغذية على ٦٥٠.٠٠٠ شخص.

٤٨ - وتوفيرا للوقود، منحت الأونروا الأولوية لتوزيع الأغذية، ومشاريع رفع الفضلات الصلبة والمتعلقة بالبحاري. واضطر الأطباء والممرضون والمدرسون والمرشدون الاجتماعيون إلى الذهاب لأعمالهم سيرا على الأقدام. ولم يتسن استخدام ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من سيارات الإسعاف نظرا لنقص الوقود وقطع الغيار. وكان من نتائج هذا الموقف أيضا إلقاء ما يقرب من ٥٥.٠٠٠ لتر يوميا من مياه البحاري الخام أو المعالجة جزئيا في مياه البحر المتوسط. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تسببت الإجراءات الجديدة التي بدأ تطبيقها على تحركات وكالات الأمم المتحدة في الضفة الغربية، بما في ذلك عمليات تفتيش ممتلكاتها ورفض قبول وثائق هوية الأمم المتحدة، في شواغل وصعوبات عملية متزايدة لموظفيها على الأرض.

٤٩ - ووفقا لدراسة استقصائية شاركت في إجرائها منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي والأونروا في أيار/مايو ٢٠٠٨، أدت أسعار الأغذية المرتفعة للغاية وانخفاض الدخول وازدياد نسبة البطالة إلى انخفاض القوة الشرائية للفلسطينيين إلى مستوى قياسي في عام ٢٠٠٨، مما أضر بمصادر رزق الفلسطينيين، وأدى إلى ديون باهظة وتغيرات في العادات

الغذائية للأسر. ونظرا لارتفاع أسعار الأغذية والوقود، إلى جانب نظام الإغلاق الذي فرض على قطاع غزة، وجدت وكالات المعونة أن توصيل المساعدات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أصبح مكلفا على نحو متزايد. كما كان لتصاعد العنف في قطاع غزة وحوله عواقب وخيمة على المدنيين. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، قتل ٦٨ طفلا فلسطينيا في قطاع غزة، من بينهم تلاميذ في مدارس الأونروا

٥٠ - وبدأت الأونروا في توجيه مناشدة طارئة لمساعدة ما يقرب من ١٧٠ ٠٠٠ أسرة لاجئة على التكيف مع الصعوبات الاقتصادية الإضافية. ونظرا لنقص التمويل، لم تتمكن الوكالة إلا من تلبية جزء يسير من الاحتياجات المتزايدة باطراد.

٥١ - وبدأ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إطار عمله الاستراتيجي لمنتصف المدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لتعزيز التزامه بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستكشاف نهج جديدة، والاستفادة من قدراته المؤسسية وشراكاته الاستراتيجية. وشملت الأولويات الحد من الفقر وإرساء الحكم الديمقراطي. وجاءت الوثيقة نفسها نتاجا للتعاون والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسلطة الفلسطينية. ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، قام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بالاشتراك مع مؤسسات عامة وخاصة والمجتمع المدني والمأخين، باستثمار ما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار لدعم الشعب الفلسطيني.

٥٢ - وواصلت اللجنة الإعراب عن تقديرها كذلك لعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولاحظت أن نطاق عمل النداء الموحد لعام ٢٠٠٨ يركز على تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير حماية أكبر للمدنيين، وتعزيز رصد الأوضاع الإنسانية وإعداد تقارير عنها، وتعزيز هياكل تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٢

٥٣ - استمرت اللجنة، سعيًا منها إلى تنفيذ ولايتها، في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

٥٤ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقدت اللجنة اجتماعًا خاصًا في مقر الأمم المتحدة إحياءً لذكرى مرور ستين عامًا على نزع ملكية اللاجئين الفلسطينيين.

١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

جلسات مجلس الأمن

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مجلس الأمن رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وعقد المجلس جلسات إحاطة شهرية طويلة السنة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

٥٦ - وعقد المجلس جلسته ٥٨٢٤ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بناءً على طلب رئيس المجموعة العربية (S/2008/31). وأجريت مناقشة مفتوحة تحدث فيها ٢٨ متكلمًا (S/PV.5824 و Resumption 1).

٥٧ - وعقد المجلس جلسته ٥٨٤٧ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بناءً على طلب الجماهيرية العربية الليبية (S/2008/142)، للنظر في الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية على السكان المدنيين (S/PV.5847).

٥٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، نظمت مناقشة مفتوحة، في أعقاب جلسة إحاطة شهرية، ألقى فيها رئيس اللجنة، بول بادجي، بيان (S/PV.5940 Resumption 1).

٥٩ - وعقد المجلس جلسته ٥٩٨٣ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية، للنظر في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (S/2008/615). وتحدث أثناء المناقشة ١٨ متكلمًا من بينهم ١٠ وزراء خارجية (S/PV.5983).

٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

- ٦٠ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصدرت اللجنة بياناً بمناسبة مرور أربعين عاماً على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) (GA/PAL/1067).
- ٦١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصدر مكتب اللجنة بياناً بشأن مؤتمر أنابوليس (GA/PAL/1070).
- ٦٢ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدر مكتب اللجنة بياناً بشأن تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1071).
- ٦٣ - وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدر مكتب اللجنة بياناً بشأن تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، وقتل مدنيين أبرياء (GA/PAL/1080).
- ٦٤ - وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، التقى رئيس اللجنة، بول بادجي، بوكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبحثا آخر التطورات السياسية وبرنامج أنشطة اللجنة.

باء - الإجراءات التي اتخذها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة ٨٠/٦٢ و ٨١/٦٢

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

- ٦٥ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بالجوانب المتعددة لقضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، والتسوية السلمية لقضية فلسطين.
- ٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:
- (أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، المعقودة في عمان في يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛
- (ب) مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني باللاجئين الفلسطينيين، المعقود بمقر اليونسكو في باريس في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛
- (ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، المعقود في قورة. بمالطة في يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٦٧ - وحضر جميع المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفي موقع الشعبة على الإنترنت.

٦٨ - وفي عمان، استقبل رئيس وزراء الأردن، نادر الذهبي، وفد اللجنة، أثناء انعقاد حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، كما زار وفد اللجنة مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في الحسن وإربد في شمال الأردن، اللذين تقدم فيهما الأونروا خدمات اجتماعية إلى اللاجئين. وأثناء وجود وفد اللجنة في باريس، بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني باللاجئين الفلسطينيين، عقد وفد اللجنة اجتماعات في وزارة الخارجية الفرنسية ومع مديري إدارتي الأمم المتحدة والشرق الأوسط. وأثناء وجود وفد اللجنة في مالطة، بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، استقبله الرئيس المالطي، إدوارد فينش أدامي، في القصر الرئاسي، واستقبله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المالطي، تونيو بورغ، في وزارة الخارجية. وفي أعقاب زيارة الوفد لمالطة، استقبله في مدينة الفاتيكان أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، كبير الأساقفة دومينيك مامبرتي.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٦٩ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧٠ - وواصلت اللجنة أيضا تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأثناء الاجتماع مع وزير الخارجية الفرنسي، ناقش المكتب القضايا التي تخطى باهتمام مشترك، في ضوء تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي. وتواصلت تلك المشاورات في اجتماع عقد في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مع الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة بصفته ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٧١ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نظمت تحت رعاية اللجنة، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ووفرت هذه

الاجتماعات فرصة لممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة على الأرض وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني، وتحسين تنسيق أنشطتهم. كما حضر العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إحياء لذكرى مرور ٦٠ عاما على نزع ملكية اللاجئين الفلسطينيين، وكان من بينهم متكلمون بارزون أطلعوا اللجنة على تحليلاتهم لحالة اللاجئين الفلسطينيين. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٧٢ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير منفرادى المنظمات. والتقى رئيس اللجنة، على مدار السنة الماضية، بممثلي منظمات المجتمع المدني في نيويورك وكذلك في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر.

٧٣ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تشغيل موقعها على شبكة الإنترنت الذي يحمل اسم "شبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية فلسطين" (<http://www.un.org/depts/dpa/ngo>) بوصفه أداة لتبادل المعلومات وللتعاون بين المجتمع المدني واللجنة. وبناء على طلب اللجنة، استمرت الشعبة أيضا في إصدار نشرتها الإخبارية نصف الشهرية "NGO Action News" (أنباء منجزات المنظمات غير الحكومية) التي تغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٧٤ - واصلت اللجنة تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها، ودعت عددا من البرلمانيين إلى إلقاء كلمات في اجتماعاتها. وفيما يتعلق بالاجتماعات الدولية، عقد وفد اللجنة اجتماعات في باريس مع نواب الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ، وكذلك مع أعضاء ومسؤولي الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي يوجد مقرها في سانت جوليانس بمالطة.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٧٥ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. كما أعدت الشعبة، بتوجيه من اللجنة التي كررت تأكيدها على أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، المنشورات الواردة أدناه من أجل تعميمها بوسائل بينها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

- (أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛
- (ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛
- (ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛
- (د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- (هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- (و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٧٦ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية والمكتبية المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع الإنترنت "قضية فلسطين" الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان "السلام والأمن"، عملاً بالولايات السنوية المتتالية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وشملت تلك العمليات الصيانة والتحسين المستمرين للمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام وزيادة فائدته (<http://unispal.un.org>)، بما في ذلك بإدراج محتوى متعدد الوسائط وتزويده بأداة بحث ميسرة. وقامت الشعبة بإعادة تصميم موقع نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع قضية فلسطين على شبكة الإنترنت، وأوشكت هذه العملية على الاكتمال، وأجرت الشعبة دراسة استقصائية على الإنترنت، لمستخدمي الموقعين الشبكيين من أجل تقييم السبل التي يمكن بها مواصلة تحسين النظام.

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٧٧ - شارك موظفان من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بالتزامن مع الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وقام المتدريان بالاطلاع على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجرى بحثاً تتعلق بمواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٨ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. بمقر الأمم المتحدة ومكاتبها في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، نظمت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، معرضاً ثقافياً تحت عنوان "فلسطين: تراث مستمر" وحفلاً موسيقياً أحياه سيمون شاهين ومجموعة قنطرة، بالإضافة إلى اجتماع استثنائي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مدناً عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل الاحتفال في النشرة الخاصة التي تصدرها الشعبة.

٧٩ - وقررت اللجنة، عند إقرار برنامج عملها، تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على نحو مشابه في عام ٢٠٠٨.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٢/٦٢

٨٠ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٢/٦٢، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين. ويتمثل هدف البرنامج في توعية المجتمع الدولي بهذه القضية وبالوضع في الشرق الأوسط بغية الإسهام بفعالية في إيجاد مناخ يؤدي إلى الحوار ويدعم عمليات السلام.

٨١ - وقامت الإدارة بتغطية الاجتماعات الحكومية الدولية وجلسات الإحاطة الإعلامية ذات الصلة باستخدام كل ما لديها من وسائل إعلامية. وأعدت الإدارة ما مجموعه ١٣٠ بياناً صحفياً تضمنت معلومات موجزة باللغتين الانكليزية والفرنسية للاجتماعات الرسمية وجلسات الإحاطة الإعلامية، ووفرت تغطية تلفزيونية مباشرة لمحطات البث في جميع أنحاء العالم عن طريق تلفزيون الأمم المتحدة. كما أتيحت التغطية التلفزيونية على شبكة الإنترنت (بالبث الشبكي) تيسيراً لمتابعتها. وقامت شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة (UNifeed) بإنتاج وتوزيع ١١ مجموعة من المواد الإعلامية عن قضية فلسطين، تناولت مسائل من بينها استجابة الأمم المتحدة للتطورات على الأرض، وأعمال الإغاثة والدعم المقدمة إلى اللاجئين، بالإضافة إلى أنشطة مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

٨٢ - وأعدت وحدة اللغة العربية بإذاعة الأمم المتحدة تقارير عن الاجتماعات التي نظمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٨٣ - وقام مركز أنباء الأمم المتحدة، وهو الصفحة البائية الإخبارية لموقع الأمم المتحدة الشبكي، بصفة منتظمة بإبراز الأخبار المتعلقة بقضية فلسطين باللغات الرسمية الست. بالإضافة إلى ذلك، وفرت صفحة تركز على الشرق الأوسط بشكل خاص واجهة متعمقة وسهلة الاستخدام للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقضية.

٨٤ - ونظمت الإدارة برنامجاً تدريبياً لخمسة صحفيين فلسطينيين شباب، في المقر وفي واشنطن العاصمة وفي جنيف، في الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واستهدف هذا البرنامج تعزيز مهارات المشاركين بوصفهم من إعلاميي الإذاعة والتلفزيون، وتزويدهم بالمهارات التقنية اللازمة لإعداد مواقع شبكية باللغة العربية.

٨٥ - وقامت الإدارة بتحديث وعرض مواد المعرض الدائم المتعلق بقضية فلسطين، باللغة الانكليزية في المقر، واللغة الفرنسية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأصدرت الإدارة

أيضا طبعة محدثة من الكتيب المعنون قضية فلسطين والأمم المتحدة بالانكليزية ولغات رسمية أخرى.

٨٦ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر المعلومات عن قضية فلسطين وتنظيم الأنشطة ذات الصلة. وكان أحد المجالات الرئيسية التي انصب عليها تركيز هذه الأنشطة هو الترويج للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وجرى تعميم رسالة الأمين العام بشأن هذه المناسبة على نطاق واسع باللغات الرسمية وغير الرسمية.

٨٧ - واحتفلت بهذه الذكرى مراكز/دوائر الإعلام في كل من أسونسيون، وأكرا، وأنقرة، وبراغ، وبروكسل، وبريتوريا، وبيرت، وجاكرتا، ودار السلام، والرباط، وريو دي جانيرو، وطوكيو، وفيينا، والقاهرة، ومكسيكو، وموسكو سيتي، ونيودلهي، وواشنطن العاصمة، بتنظيمها لمناسبات بصورة فردية أو بالاشتراك مع الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

٨٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم بعض المراكز مساعدة ذات صلة بوسائل الإعلام، بما فيها تنظيم المؤتمرات الصحفية، إلى المفوضة العامة للأونروا خلال زيارتها لمراكز عملها. ونشرت تلك المراكز أيضا في الصحف مقالات رأي بقلم المفوضة العامة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقام بعض مراكز الإعلام بترجمة ونشر بيان عن العنف في غزة أصدرته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح.

٨٩ - ونشرت الإدارة في موضع بارز من مجلتها وقائع الأمم المتحدة، تغطية كاملة للدورة الثانية والستين للجمعية العامة واللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، بما فيها تقارير الأونروا واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ونشرت أيضا مقالات غطت مواضيع ذات صلة بقضية فلسطين، بما فيها مقالة "عمليات إغلاق حدود غزة تصاحبها مخاوف بوقوع أزمة إنسانية" ومقالة "تمويل التنمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التجربة في المنطقة العربية".

٩٠ - وضمت مجلة الأمم المتحدة اليوم، التي حلت محل وقائع عن الأمم المتحدة، في طياتها استعراضا شاملا لعمل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المشاركة في عملية السلام الجارية، وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، والدعوة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين.

٩١ - وواصلت مكتبة داغ همرشولد رقمنة الوثائق ذات الصلة، لصالح مجموعة الوثائق الخاصة بنظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٩٢ - يصادف عام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الـ ٦٠ لانتزاع ملكية الفلسطينيين أو يوم النكبة، وهو المصطلح الذي يستخدمه الفلسطينيون للدلالة على خسارة وطنهم. فقد أُجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك بيوتهم وممتلكاتهم نتيجة لأعمال القتال التي وقعت بين العرب والإسرائيليين في عام ١٩٤٨. وكررت اللجنة مجدداً، في اجتماع خاص عقدته بهذه المناسبة، تأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من كافة جوانبها وفقاً للقانون الدولي، وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٩٣ - والأمور المشجعة للجنة المستوى الجديد من الالتزام الذي ظهر عليه أصحاب المصلحة الرئيسيون من جميع المناطق والذي أدى إلى انعقاد مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس للمانحين اللذين أسفرا عن استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين وتقديم قدر كبير من الدعم للسلطة الفلسطينية وبرنامجها للإصلاح الاقتصادي. ونظمت اللجنة أنشطتها خلال العام لدعم مناخ يفضي إلى الدفع بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين بهدف تحقيق الحل الذي يقوم على وجود دولتين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وشددت اللجنة على الحاجة لوقف كامل لجميع أعمال العنف، بما يشمل الهجمات العسكرية، والتدمير، والأعمال الإرهابية. وأهابت بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنهي سياساتها غير المشروعة وممارساتها القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من قبيل الأنشطة الاستيطانية، وبناء الجدار، وفرض العديد من تدابير العقاب الجماعي. وأكدت اللجنة أن تنفيذ الطرفين التزاماتهما بموجب خريطة الطريق أمر مهم لكليهما. ورحبت اللجنة باستئناف المفاوضات بين الطرفين، بما في ذلك استئنافها على أعلى مستوى. وأكدت المرة تلو الأخرى أن الزخم السياسي الذي وفره مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس يجب ألا يضيع، وأبدت دعمها لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٩٤ - ومما يؤسف له أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لم تكن مصحوبة بتحسينات ملموسة للحالة على الأرض. فقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال تغيير واقع الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال توسيع المستوطنات والهاياكل الأساسية ذات الصلة، بما فيها الجدار، وتجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة باستخدام نقاط التفتيش وغير ذلك من العقبات. وأدى هذا الوضع إلى ركود العملية السياسية واستمرار

تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، مما زاد من تقويض الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق حل على أساس وجود دولتين. وترى اللجنة أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية يجب أن ينتهي دون شروط، مما يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير. وتؤيد اللجنة بقوة الحل القائم على أساس وجود دولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمستدامة هي وحدها الكفيلة بتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا العالقة والقضاء على الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تروج للعنف ولتُهج أحادية الجانب لإنهاء الصراع. وتحتاج أية عملية دبلوماسية إلى الدعم باتخاذ خطوات عاجلة ومجدية على الأرض. ويتسم استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي بأهمية بالغة للدفع بالعملية، وهو يمثل في إجراء حوار متسق بين المجموعة الرباعية والطرفين، وإدراج الشركاء الإقليميين. ولا تزال مبادرة السلام العربية تشكل عنصرا حاسما في السعي إلى تحقيق السلام في المنطقة. وتشجّع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدور يقوم على المزيد من المبادرة في الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع. وترحب اللجنة بالدعم الثابت والكبير لميزانية السلطة الفلسطينية الذي يوفره الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة الرئيسية. وهي تهاب، في الوقت نفسه، بجميع الجهات المانحة الوفاء بتبعاتها المعلنة وضمن استمرار عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية.

٩٥ - ويتحتم على الطرفين أيضا أن يفيا بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. وبوجه خاص، تهاب اللجنة بإسرائيل إنهاء عملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووقف أية تدابير أخرى تؤدي إلى زيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية. وتعارض اللجنة بشدة بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية بصورة غير مشروعة، وكذلك عملية بناء الجدار غير القانونية، وهي ترى أن هذه الأنشطة تتعارض مع المفاوضات بشأن التسوية الدائمة. ومرة أخرى تذكّر اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها ملزمة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، التي، في جملة أمور، تلزم الأطراف في الاتفاقية بحماية المدنيين أثناء أعمال القتال. ويجب أن تفرج إسرائيل فوراً ودون قيد أو شرط، عن جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم السجناء من أعضاء الحكومة والبرلمان. وتدين اللجنة بشدة قتل أي من الجانبين للمدنيين الأبرياء. وتشجب الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو الجماعات الفلسطينية المسلحة لوقف هذه الأنشطة. ورحبت اللجنة بوقف إطلاق النار الذي جرى الاتفاق عليه في غزة وطالبت بتوسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية. ولا يمكن

الاستمرار في وقف إطلاق النار والعملية السياسية إلا إذا قامت إسرائيل وقف وإبطال جميع الإجراءات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٩٦ - وتطلب اللجنة إلى القيادة الفلسطينية، وقادة كافة الفصائل وجميع الفلسطينيين التوحد في دعم الرئيس عباس وحكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وتسوية خلافاتها السياسية بالوسائل السلمية. وتدعو اللجنة إلى إجراء حوار وطني شامل يستند إلى تدابير بناء الثقة لبدء عملية لاستعادة الوحدة الوطنية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكم السلطة الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن تضع الفصائل الفلسطينية المختلفة المصالح الوطنية وتطلعات الشعب الفلسطيني قبل أية اهتمامات حزبية. وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أن وحدة الشعب الفلسطيني شرط أساسي لتحقيق حل ناجع لقضية فلسطين.

٩٧ - واللجنة مقتنعة بأن عملها وبرنامج الأنشطة الصادر بها تكليف لشعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان مساهمة كبيرة من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في البحث عن حل سلمي شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة تهيئة وعي دولي مضاعف بالجوانب المختلفة لقضية فلسطين، وبالدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتسوية السلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة أن المساهمة المفيدة والبناءة للشعبة في دعم ولايتها الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار والمشاركة والدعم من المجتمع الدولي بغية تحقيق أهداف برنامجها فيما يتصل، على سبيل المثال، بكل من المشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام المواد الإعلامية المطبوعة والإلكترونية والمواد التي توفرها الشعبة؛ و (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، و (ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين على النحو المشار إليه في عدد متزايد من الوثائق والمواد الإعلامية ذات الصلة بشأن القضية، التي يقرأها المستخدمون على مستوى العالم في مواقع الإنترنت الخاصة بالشعبة. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية أثبت فائدته وتطلب مواصلته.

٩٨ - وترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية يساهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور عموما على الحاجة إلى تعزيز تسوية سلمية للتراع وحشد المساعدات التي تمس إليها الحاجة إلى الشعب

الفلسطيني. وستقوم اللجنة بانتظام، من خلال مكتبها، بتقييم نتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وتتخذ، عندما تقتضي الحاجة، قرارات بشأن الخطوات اللازمة لتعزيز مساهمة هذه الأطراف في تحقيق الأهداف المقررة للجنة. وتعتزم اللجنة، في برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٩، معالجة قضايا من قبيل أهمية استمرار الحوار السياسي بين الطرفين بهدف تحقيق تسوية دائمة لقضية فلسطين؛ وأهمية تحقيق تحسن ملموس في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ والحاجة الملحة لأن يبقى جميع أصحاب المصلحة على التزامهم بجميع جوانب قضية فلسطين، ولقيامهم برصد وتقييم التطورات واستخدام الآليات المتاحة، من قبيل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، للتأثير بقوة على العملية. وستسلط اللجنة أيضاً الضوء على الآثار السلبية للسياسة الاستيطانية وبناء الجدار فيما يتعلق بتحقيق حل على أساس وجود دولتين؛ وعلى المسؤولية الجماعية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني؛ وضرورة تخفيف حدة المعاناة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما فيها محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، مع التركيز بشكل خاص على الحاجة الملحة لتحسين الحالة في غزة.

٩٩ - وتثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني لجهودها المبذولة في دعم الشرعية الدولية فيما يخص قضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام، ولمبادراتها الرامية إلى تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها المنظمات على مستوى العالم لإحياء ذكرى مرور ٦٠ عاماً على انتزاع ملكية الفلسطينيين، مما يزيد الوعي العام بهذه القضية المأساوية والتي طال أمدها. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة في تعزيز التعاون مع المجتمع المدني. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على توسيع قاعدتها، وإشراك نقابات العمال وغيرها من المنظمات الكبيرة، وعلى تركيز ومواءمة جهود الدعوة التي تبذلها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتتطلع اللجنة قدماً إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة. وترى اللجنة أن خبرة المشرعين ونفوذهم السياسي يمكن أن يفيدا في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين، وفي تطبيق قواعد القانون الدولي على الجهود الرامية لحل النزاع.

١٠٠ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل دعمها الفني ودعم الأمانة؛ وأن تواصل برنامجها المتعلق بالبحث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، من قبيل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بطرق منها تعزيز موقع "قضية فلسطين" على الإنترنت بالبيانات المصورة؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١٠١ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام يشكل مساهمة هامة في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

١٠٢ - ورغبة من اللجنة في المساهمة في تحقيق تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول الانضمام إلى هذا المسعى وتقديم تعاونها ودعمها إلى اللجنة، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

